Sudan Rights Watch Network

زالنجي تحت قبضة الطوارئ: حالات اعتقال واستدعاء وملاحقة واسعة تطال شباباً ومدنيين

تقرير حقوقي عاجل | 9 أغسطس 2026 | زالنجي

بيانات التقرير

تاريخ الرصد	9 اغسطس 2026
نوع التقرير	حالات اعتقالات واستدعاءات وملاحقات ومخاطر احتجاز وشيكة
المكان/الموقع	مدينة زالنجي، ولاية وسط دارفور، السودان
الفترة الزمنية للأحداث	5 إلى 9 أغسطس 2026

I. الملخص التنفيذي

يرصد هذا التقرير عدداً من حالات الاعتقال والاحتجاز والاستدعاء والملاحقة الأمنية التي طالت شخصيات مدنية وأهلية ومدنيين وشباب في مدينة زالنجي بولاية وسط دارفور خلال الفترة من 5 إلى 9 أغسطس/آب 2026م، في ظل ما تفيد به المعلومات الميدانية الواردة، من تطبيق إجراءات أمنية استثنائية وحالة طوارئ، بما في ذلك قيود وحظر ليلي في الولاية.

وتشمل الحالات الموثقة اعتقال كل من موسى أحمد لين، أمير قبيلة بني هلبا بولاية وسط دارفور، وأحمد جبره، الذي تشير المعلومات إلى أنه ضابط بجهاز الأمن الاقتصادي التابع لقوات الدعم السريع وينتمي إلى منطقة البني هلبا.

كما يرصد التقرير حالة استدعاء المهندس عبد الكريم يوسف عثمان، رئيس الإدارة المدنية بولاية وسط دارفور، من منزله بمدينة زالنجي إلى نيالا بواسطة قوة عسكرية، وسط مخاوف من تحول الاستدعاء إلى احتجاز.

وتشير المعلومات كذلك إلى وجود حملة ملاحقة تستهدف عدداً من قيادات الإدارة الأهلية في زالنجي، من بينهم حسين كسودرو رئيس الإدارة المدنية بمحلية زالنجي، دون توفر معلومات كافية حتى تاريخ إعداد التقرير حول طبيعة هذه الملاحقة أو الجهات التي تقف وراءها.

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع حملة اعتقالات أخرى في حي الوحدة بمدينة زالنجي مساء 7 أغسطس/آب، طالت عدداً من الشباب، من بينهم الشاب عمران سليمان محمد، البالغ من العمر 18 عاماً، والذي تفيد أسرته بأنه محتجز في سجن مدينة زالنجي.

وتثير مجمل هذه الوقائع مخاوف جدية بشأن التوسع في استخدام الاعتقال والاستدعاء والملاحقة كأدوات أمنية في مواجهة المدنيين والقيادات المجتمعية، ولا سيما في ظل عدم توفر معلومات كافية عن الأوامر

القضائية، أو التهم الرسمية، أو إجراءات العرض على النيابة أو القضاء، أو الضمانات القانونية المكفولة للمحتجزين.

II. الحالات الموثقة

1. اعتقال موسى أحمد لين

الاسم	موسى أحمد لين
تاريخ الاعتقال	6 أغسطس 2026
المكان	مدينة زالنجي – ولاية وسط دارفور
الصفة	أمير قبيلة بني هلبة بولاية وسط دارفور
وضع الحالة	اعتقال

تفاصيل الواقعة:

تفيد المعلومات الميدانية الواردة من مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، بأن موسى أحمد لين تعرض للاعتقال في مدينة زالنجي يوم الخميس الموافق 6 أغسطس/آب 2026م، خلال حملة أمنية استهدفته على خلفية اتهام منسوب إلى الجهة القائمة بالاعتقال بالتعاون مع ما يُشار إليه بـ"الفلول"، والمقصود بهم اعضاء حزب الوطني الوطني. ولم تتوفر، حتى تاريخ الرصد ونشره، معلومات مؤكدة بشأن وجود أمر قضائي بالقبض عليه، أو صدور اتهام رسمي بحقه، أو عرضه على جهة قضائية مختصة.

في حال تأكد عدم وجود أساس قانوني واضح للاعتقال أو عدم إبلاغ المعتقل بأسباب احتجازه، فإن الواقعة تثير شبهة الاحتجاز التعسفي، فضلاً عن ضرورة التحقق من مدى احترام حقه في معرفة أسباب القبض عليه والاتصال بمحامٍ والطعن في قانونية احتجازه.

2. اعتقال أحمد جبره

الاسم	أحمد جبره
تاريخ الاعتقال	6 أغسطس 2026
المكان	مدينة زالنجي – ولاية وسط دارفور
الصفة	ضابط بجهاز الأمن الاقتصادي التابع لقوات الدعم السريع، وينتمي إلى قبيلة البني هلبة
وضع الحالة	معتقل ومنقول إلى خارج مدينة زالنجي

تفاصيل الواقعة

تفيد المعلومات بأن أحمد جبره اعتُقل في مدينة زالنجي يوم 6 أغسطس/آب 2026م، على خلفية اتهامه بالتعاون مع "الفلول". وبحسب المعلومات المتوفرة، فقد تم نقله لاحقاً إلى سجن دقريس في نيالا. ولا تتوفر، حتى تاريخ الرصد، معلومات مؤكدة حول إبلاغ أسرته بصورة رسمية باعتقاله أو مكان احتجازه، كما لم ترد معلومات كافية بشأن اتخاذ إجراءات قضائية بحقه أو عرضه على جهة مختصة.

3. حالة استدعاء المهندس عبد الكريم يوسف عثمان

الاسم	عبدالكريم يوسف عثمان
تاريخ الاستدعاء	5 اغسطس 2026
المكان	منزله في حي السجون بمدينة زالنجي – ولاية وسط دارفور
الصفة	رئيس الإدارة المدنية بولاية وسط دارفور
وجهة الترحيل	مدينة نيالا
وضع الحالة	استدعاء مع مؤشرات على احتمال الاحتجاز

تفاصيل الواقعة

تفيد المعلومات بأن قوة عسكرية وصلت إلى منزل المهندس عبد الكريم يوسف عثمان في حي السجون بمدينة زالنجي يوم الأربعاء 5 أغسطس/آب 2026م، على متن عربة عسكرية واحدة، وقامت باستدعائه إلى مدينة نيالا. وبحسب المعلومات الواردة، تحركت برفقته عربة حراسة مسلحة. وتشير المعطيات المتاحة إلى وجود احتمالات من أن يتحول الاستدعاء إلى اعتقال أو احتجاز فعلي بعد وصوله إلى نيالا.

4. ملاحقة قيادات الإدارة الأهلية في زالنجي

الاسم	قيادات الادارة الاهلية في مدينة زالنجي
ابرز الاسماء الواردة	حسين كسودرو
مكان الملاحقة والاستهداف	مدينة زالنجي – ولاية وسط دارفور
الصفة	زعيم إدارة أهلية بقبيلة الفور بولاية وسط دارفور
وضع الحالة	تحت المراقبة
حالة الرصد	معلومات قيد التحقق

تفاصيل الواقعة

تفيد مصادر الرصد بـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" بوجود حملة ملاحقة تستهدف عدداً من قيادات الإدارة الأهلية في مدينة زالنجي، من بينهم حسين كسودرو. ولا تتوفر حتى تاريخ إعداد ونشر التقرير تفاصيل كافية بشأن عدد الأشخاص المستهدفين، أو الجهات التي تنفذ الملاحقة، أو طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم، أو ما إذا كانت هناك أوامر قبض أو قرارات قضائية بحق أي منهم.

5. اعتقال عمران سليمان محمد وآخرين

الاسم	عمران سليمان محمد وآخرين
تاريخ الاعتقال	7 اغسطس 2026
الزمن	عند حوالي 8:30 مساءً
المكان	حي الوحدة بمدينة زالنجي
الصفة	مواطن
وضع الحالة	اعتقال
الجهة المنسوب إليها	قوات الدعم السريع

تفاصيل الواقعة

تفيد المعلومات الميدانية الواردة للشبكة بأن حملة أمنية نفذتها قوة تابعة لقوات الدعم السريع في منطقة آخر محطة بحي الوحدة بمدينة زالنجي مساء 7 أغسطس/آب، واستهدفت مجموعة من الشباب. ومن بين المعتقلين الشاب عمران سليمان محمد، البالغ من العمر 18 عاماً، وهو من سكان حي الثورة، الذي يمثل امتداداً سكنياً لحي الوحدة، وما يزال محتجزًا حالياً في سجن مدينة زالنجي. ولا تتوفر، حتى تاريخ الرصد ونشره، معلومات مؤكدة بشأن التهم الموجهة إليه أو إلى بقية المعتقلين، أو بشأن وجود أوامر قضائية بالقبض عليهم.

وضع المعتقلين

حتى تاريخ 9 أغسطس/آب 2026م، تشير المعلومات الميدانية الواردة إلى الشبكة، إلى استمرار احتجاز عمران سليمان محمد وعدد من الأشخاص الآخرين الذين تم توقيفهم خلال الحملة. ولا تتوفر معلومات مؤكدة بشأن:

1. التهم المحددة الموجهة إلى المعتقلين.
2. وجود أوامر قبض أو أوامر قضائية سابقة للاعتقال.
3. الجهة التي أصدرت قرار الاحتجاز.
4. ما إذا كان المعتقلون قد أُبلغوا بأسباب اعتقالهم.
5. ما إذا كانوا قد عُرضوا على سلطة قضائية مستقلة.
6. إمكانية حصولهم على محامين.
7. مدى تمكين أسرهم من التواصل معهم والاطمئنان إلى أوضاعهم.
8. الظروف التي يُحتجزون فيها داخل سجن زالنجي.
9. ما إذا كان جميع المعتقلين قد تم تسجيلهم رسمياً في سجلات الاحتجاز.

III. النمط العام للانتهاكات والمخاطر

تكشف الحالات المرصودة خلال الفترة من 5 إلى 9 أغسطس/آب 2026م عن نمط أمني متصاعد يستوجب المتابعة الحقوقية العاجلة، ويتمثل في:

1. الاعتقال المباشر لشخصيات أهلية ومدنية وشباب.
2. نقل بعض المعتقلين إلى أماكن احتجاز خارج مدينة زالنجي.
3. استدعاء أشخاص بواسطة قوات مسلحة مع احتمال تحول الاستدعاء إلى اعتقال.
4. ورود معلومات عن ملاحقة قيادات أهلية أخرى.

5. استمرار اعتقال شباب مدنيين دون وضوح بشأن التهم الموجهة إليهم.
6. غياب المعلومات الكافية بشأن الأوامر القضائية وإجراءات التحقيق والعرض أمام القضاء.
7. تزامن هذه الإجراءات مع تطبيق تدابير أمنية استثنائية وحظر أو قيود ليلية، وفقاً للمعلومات المتاحة.

ويثير هذا التزامن مخاوف من تحول الإجراءات الاستثنائية إلى نمط مستمر من التضييق الأمني والحرمان من الحرية خارج الضمانات القضائية المعتادة.

IV. التحليل القانوني والحقوقي

1. الاعتقال التعسفي

إذا ثبت بمزيد من التحقيقات المستقلة مدعومة بمصادر متعددة موثوقة، أن الاعتقالات تمت دون سند قانوني واضح، أو دون إبلاغ المعتقلين بأسباب القبض عليهم، أو دون تمكينهم من الطعن في قانونية احتجازهم أمام جهة قضائية مستقلة، فقد ترقى هذه الممارسات إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفي. ولا يكفي مجرد توجيه وصف سياسي أو أمني مثل "التعاون مع الفلول" لتبرير الحرمان من الحرية؛ إذ يتطلب الاعتقال المشروع أساساً قانونياً محدداً وسبباً فردياً يمكن مراجعته قضائياً.

2. حالة الطوارئ والقيود الاستثنائية

إن تطبيق حالة الطوارئ وحتى في الحالات القانونية المستقرة العادية، لا يعني تعليق جميع الحقوق والحريات أو منح الأجهزة الأمنية صلاحيات غير محدودة. ويجب أن تكون التدابير الاستثنائية محددة وقانونية وضرورية ومتناسبة مع الخطر الذي تستهدف مواجهته، وأن تخضع للرقابة والمساءلة القانونية. وعليه، فإن استخدام الطوارئ لتبرير الاعتقالات دون تحديد أسباب فردية وقانونية لكل حالة من شأنه أن يثير مخاوف جدية بشأن مشروعية تلك الإجراءات.

3. استهداف القيادات الأهلية

إن ورود معلومات عن ملاحقة قيادات الإدارة الأهلية يثير مخاوف خاصة نظراً إلى الدور المجتمعي الذي تؤديه هذه الشخصيات. عليه مما يستجوب التحقيق فيما إذا كانت هذه الملاحقات تستند إلى اتهامات جنائية فردية ومحددة، أم أنها مرتبطة بالانتماء القبلي أو الموقف السياسي أو الدور الاجتماعي للشخص المستهدف.

V. التقييم الأمني والحقوقي للوضع في وسط دارفور

تشير الوقائع التي تم رصدها خلال أيام قليلة إلى تدهور مقلق في البيئة الأمنية والحقوقية بمدينة زالنجي. وتتمثل الخطورة الأساسية ليس فقط في حالات الاعتقال المنفردة، وإنما في تزامن عدة أدوات أمنية في وقت واحد: الاعتقال، والاستدعاء المسلح، والنقل إلى سجون خارج المدينة، والملاحقة، وفرض القيود الليلية.

وفي حال استمرار هذا النمط دون رقابة قضائية فعالة وشفافية بشأن أسباب الاعتقال والاحتجاز، فقد يؤدي ذلك إلى خلق بيئة من الخوف والامتناع عن الإبلاغ، ويزيد من مخاطر الاختفاء المؤقت أو الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وسوء المعاملة.

كما أن استهداف قيادات الإدارة الأهلية، إذا تأكد، قد تكون له آثار تتجاوز الأفراد المستهدفين إلى النسيج الاجتماعي وآليات الوساطة المحلية وحماية المدنيين. وبناءً على ذلك، فإن الوضع يستدعي مراقبة حقوقية عاجلة ومستمرة، مع ضرورة التعامل مع كل حالة بصورة فردية والتحقق من المعلومات قبل إصدار استنتاجات نهائية.

VI. التوصيات العاجلة

1. إلى السلطات والجهات القائمة على الاحتجاز

- الكشف فوراً عن أماكن وجود جميع الأشخاص المحتجزين والمعتقليين.
- الإفراج عن أي شخص محتجز دون أساس قانوني، أو تقديمه أمام جهة قضائية مختصة دون تأخير.
- إبلاغ كل معتقل بالتهم أو الأسباب القانونية لاحتجازه.
- السماح للمعتقلين بالاتصال بمحامين وأسرهم.
- منع التعذيب وسوء المعاملة وضمان سلامة المحتجزين.
- وقف أي ملاحقة أو اعتقال يستند إلى الانتماء القبلي أو السياسي أو الاجتماعي بدلاً من أسباب قانونية فردية.
- تسجيل جميع حالات القبض والنقل والاحتجاز في سجلات رسمية قابلة للمراجعة.
- توضيح الأساس القانوني لإجراءات الطوارئ والقيود الليلية ونطاقها الزمني والجغرافي.

2. إلى الجهات القضائية والقانونية

- ممارسة رقابة عاجلة على جميع أماكن الاحتجاز في زالنجي ونيالا.
- التحقق من قانونية احتجاز موسى أحمد لين وأحمد جبره وعمران سليمان محمد وغيرهم من المعتقلين.
- التحقق بصورة عاجلة من الوضع القانوني للمهندس عبد الكريم يوسف عثمان بعد استدعائه إلى نيالا.
- التحقيق في أي ادعاءات بشأن الاحتجاز خارج إطار القانون.
- ضمان حق المعتقلين في الطعن القضائي في قانونية احتجازهم.

3. إلى المنظمات الحقوقية وآليات الرصد

- إنشاء قائمة موحدة ومحدثة بأسماء المعتقلين والمستدعين والملاحقين.
- توثيق تاريخ ومكان كل واقعة واسم الجهة المنفذة، متى أمكن ذلك.
- التواصل الآمن مع أسر المعتقلين والشهود.
- التحقق المستقل من أماكن الاحتجاز.
- رصد أي مؤشرات على التعذيب أو سوء المعاملة أو الاختفاء القسري.

- توثيق أي استهداف قائم على الانتماء القبلي أو السياسي أو المجتمعي.
- رفع الحالات ذات الخطورة العاجلة إلى آليات حقوق الإنسان المختصة.

VII. خلاصة الرصد

حتى تاريخ 9 أغسطس/آب 2026م، تم رصد أربع فئات رئيسية من الإجراءات الأمنية في مدينة زالنجي:

الوضع	الشخص/الأشخاص	الحالة	الفئة
معتقل	موسى أحمد لين	موثق	اعتقال
نُقل إلى نيالا	أحمد جبره	موثق	اعتقال ونقل
استُدعي إلى نيالا وسط مخاوف من اعتقاله	عبد الكريم يوسف عثمان	قيد التحقق	استدعاء/احتجاز محتمل
معلومات عن حملة ملاحقة	حسين كسودرو وآخرون	قيد التحقق	ملاحقة واستهداف
عمران محتجز في سجن زالنجي	عمران سليمان محمد وآخرون	موثق جزئياً	اعتقال جماعي

وتشير هذه الوقائع مجتمعة إلى تصاعد في الإجراءات الأمنية الاستثنائية بمدينة زالنجي وسط مخاوف متزايدة بشأن الحق في الحرية والأمان الشخصي وضمانات المحاكمة العادلة ويؤكد التقرير أن المعلومات المتعلقة بالملاحقة والاستدعاء وبعض تفاصيل الاعتقالات لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحقق المستقل ومزيد من تعدد المصادر الموثوقة، وأن تصنيف الحالات في هذا التقرير يعكس درجة المعلومات المتوفرة حتى تاريخ الرصد والنشر وليس حكماً قضائياً نهائياً بشأن مسؤولية أي جهة أو ثبوت أي جريمة.

VIII. التوصيف الحقوقي العاجل:

الوضع في زالنجي يستدعي تدخلاً رقابياً وحقوقياً عاجلاً لمنع تحول إجراءات الطوارئ والقيود الأمنية إلى نمط ممنهج من الاعتقال التعسفي والملاحقة والاحتجاز خارج الضمانات القانونية.

انتهى.

شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان

التاسع من اغسطس 2026